كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية:

قسم علم الاجتماع

السنة الثانية علم الاجتماع

المقياس: الحركات الاجتماعية

الاستاذة : شامي

المحاضرة الاولى :ماهية الحركات الاجتماعية

1- تعريف الحركات الاجتماعية:

الحركات الاجتماعية هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة.

وبالرغم من تراجع مفهوم "الحركة الاجتماعية" خلال العقدين الأخيرين في العلوم الاجتماعية كمفهوم تحليلي لصالح مفهوم "المجتمع المدني"، فإن هناك من لا يزال يدافع عنه من المفكرين المرموقين، منهم على سبيل المثال عالم الاجتماع الفرنسي"آلان تورين" الذي يبني دفاعه عن مفهوم الحركة الاجتماعية على أساس موقفه النقدي الرافض لفكر ما بعد الحداثة الذي أعلن انتهاءها لصالح النسبية وتفضيلا لمفهوم الجماعات المدنية المتنازعة في المجال العام التي تدير نزاعاتها عبر آلية التفاوض المستمر وليس الحركات الواسعة الأيدلوجية، فقد انصب نقد تورين على ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني الذي وصلت إليه المجتمعات الحديثة عبر نضالات مريرة على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والذي يقوم بالأساس على السعي لبناء إجماع رشيد.

ولا يبدو أن هناك تعريفا جامعا مانعا لمفهوم الحركة الاجتماعية، حيث يتسع حينا ليشمل في طياته مختلف المسارات أو السيرورات الاجتماعية مهما تنوعت أو تعددت، ويضيق حينا آخر؛ بحيث يشير فقط إلى سلوك جمعي له فرادة تميزه، وله بناء وتنظيم وقيادة، ويهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة، أو تغيير بعض جوانبها الأساسية على الأقل.

وثمة تصنيفات عديدة للحركات الاجتماعية، فالبعض يصنفها إلى حركات ريفية وأخرى حضرية، أو حركات قومية وأخرى عالمية، وغير ذلك من التصنيفات التي تستند إلى أسس فئوية أو عرقية. ويرى كل من ريمون بودون وفرانسوا بوريكو أن الحركات الاجتماعية تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة، وتسهم هذه الحركات في عملية التغيير وتجاوز الأزمة.

2- أنواع الحركات الاجتماعية:

ويميز البعض بين نوعين من الحركات الاجتماعية هما: الحركات التي تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها، والحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق. ويتحفظ كل من بودون وبوريكو على هذا التمييز، فالمواجهة بين مفهوم نفعي وآخر مثالي للحركة الاجتماعية -في رأيهما- هي مواجهة خادعة؛ إذ المشاركون في حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية وأخرى نفعية في آن واحد. وفضلا عن ذلك فإن الحركات الموجهة نحو القيم لا تشكل كلا متجانسا؛ فالإرهاب "الروسي" كان حركة اجتماعية على غرار المقاومة السلبية لغاندي، وإن كان الأول يلجأ إلى العنف، والثاني يجعل من تنكره للعنف أحد مبادئه الأساسية. ومع ذلك يمكننا اكتشاف سمة مشتركة بين كل الحركات الموجهة نحو القيم، وهي أنها المكان الراجح لليقين الذاتي حسب تعبير ماكس فيبر.

أما الفكر الماركسي فنجده في عمومه يميز بين خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية وهي (العمالية، والطلابية، والفلاحية، والنسائية، والثقافية)، ويستند هذا التمييز إلى أن الفئات الاجتماعية الداخلة فيه هي التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهي في الوقت ذاته القوى الرئيسية للإنتاج، كما أنها أكثر القوى الاجتماعية تخلفا فيما يتعلق بظروف عملها وأحوال معيشتها.

3- تاريخ ظهور الحركات الاجتماعية:

إن تاريخ كل حركة اجتماعية يبدأ في الغالب الأعم بمرحلة من "التعبئة" الأولية بالمعنى الذي قصده باحث بارز مثل كارل دويتش، حيث قصد بالتعبئة حالة اجتماعية

متسمة بتزايد الحركية الجغرافية (الهجرة الداخلية) والمهنية، وسرعة توصيل الأفكار وانتشارها، وكثافة الاتصالات؛ أي أن تعبئة المجتمع -في المعنى الذي استعمله دويتش- تشكل واحدة من مقدمات ظهور الحركات الاجتماعية، ولكن هذا الشرط لا يكفي؛ إذ يقتضي أن يتحرر الأفراد من القيود التقليدية، وأن يطوروا قدرة تنظيمية يستطيعون بفضلها تحديد أهداف مشتركة، ووضع الموارد المطلوبة للوصول إلى هذه الأغراض موضع العمل.

وعادة ما يلاحظ في بدء عملية التعبئة وجود مرحلة مبادرات لا مركزية وغير منسقة تطبع بدايات الحركة، وتليها مرحلة العمل المنظم. ويختزل بعض علماء الاجتماع مراحل تطور الحركات الاجتماعية في مرحلتين: الأولى هي المرحلة التلقائية؛ حيث لا تتميز إلا بشيء قليل من التنظيم، وتكون الأدوار غير واضحة، والأهداف غير متبلورة بشكلٍ كافٍ والثانية هي مرحلة التنظيم الواضح، والبناء الاجتماعي الذي تحددت فيه الأدوار، وتبلورت الأهداف في إطار أيديولوجية متكاملة.

ويمكن القول بأن الحركات الاجتماعية بشكل عام تمر بثلاث مراحل هي:

1 - تبلور فكر الجديد واتساع دوائر انتشاره.

2 - حشد التأييد الاجتماعي له.

3- تغيير الواقع، أو الإسهام في تغييره.

ويغلب على كل مرحلة نمط خاص من النشاطات والبرامج التي من المفترض أن تسهم في تحقيق أهداف الحركة.

بقيت الإشارة في هذا السياق إلى أن الحركات الدينية هي نوع من الحركات الاجتماعية، وإن كانت تتميز عن غيرها بكونها تمتلك مطلقات ومراجع كونية؛ كما هو الحال مثلا في الحركات الإسلامية، فلديها "مطلقات" عقيدية وإيمانية تجعل المنتمين إليها مستعدين للموت في سبيلها، كما أن لديها مرجعية متجاوزة للواقع المادي وتفسيراته الوضعية؛ كما أن رسالتها تسمو فوق الفوارق بين التجمعات الطبقية والإثنيات العرقية، واللون والجنس؛ ولذلك نجد أن خطاب هذه الحركات يتجه إلى الناس أجمعين دون تمييز

وتتسم أهدافها بالشمول والكلية، مثل هدف "تغيير الحياة"، و"تجديد الأخلاق"، و"إصلاح المجتمع والقضاء على الفساد" و"إقامة حكم الله في أرضه".

- المكون الديني في الحركات الاجتماعية

ويؤكد بعض علماء الاجتماع -من ذوي النزعة النقدية- على أن المكون الديني حاضر في جميع الحركات الاجتماعية وليس في الديني منها فحسب، فحتى أولئك الذين يتصرفون على أنهم مجموعات ضغط في خدمة مصالح ضيقة جدا، نجدهم يستدعون قيما مقدسة، وفي رأي ر. بودون وف. بوريكو أن هذا هو ما توحي به الحركة العمالية في الديمقراطية التعددية للغرب الصناعي؛ حيث تقوم النقابات بالطريقة الأكثر واقعية بالدفاع عن مصالح فئوية ساعية إلى المحافظة -في الوقت نفسه- على الصلة بين إستراتيجية النقابة المهنية هذه، وبين تراث من المساواة والأخوة الشاملة. ولعل هذا هو ما يفسر لنا لماذا اتسم -تاريخيا- عدد مهم من الحركات الاجتماعية بالطوباوية - المثالية (والأمثلة على ذلك كثيرة منها: الحركة الاشتراكية، والحركات الوطنية).

من المهم أن نؤكد إذن على أن مفهوم الحركة الاجتماعية لا يزال ينبض بالحياة بالرغم من التراجع الذي أصابه بفعل صعود موجة المد الأخيرة لمفهوم المجتمع المدني -الوطني والعالمي. ومن الشواهد على ما نقول أن عددا من الجماعات والتنظيمات التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية بهدف مناهضة العولمة ومناطحة "النيولبيرالية" أصرت على تسمية نفسها باسم الحركات الاجتماعية، وتصدر بياناتها تحت هذا الاسم، ومنها مثلا: "نداء الحركات الاجتماعية/ بورتو أليجري 2003 ومومباي 2004، ضد الليبرالية الجديدة والحرب، ومن أجل السلام والعدالة الاجتماعية.

والخلاصة هي أن الحركة الاجتماعية تتشكل حول مبادئ و"مصالح معينة" بهدف الدفاع عنها، أو للسعي من أجل تحقيقها، وتشمل كلمة "المصالح" -هنا- الجوانب المادية الملموسة، والجوانب الأخلاقية والمعنوية والقيمية.

4- سياقات تطور وتنامي الحركات الاجتماعية:

السياق التاريخي العام (الاجتماعي والسياسي) الذي تنشأ فيه الحركات الاجتماعية عادة هو سياق "الأزمة"، ومن أهم عناصر هذه الأزمة التي شكلت المناخ العام لظهور تلك الحركات العوامل الآتية:

- أزمة الديمقراطية:

تنشأ الحركات الاجتماعية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي وعندما تندمج الأحزاب السياسية مع النظام وتدور في فلك الحكومة رغبة ورهبة، وتأخذ شكل الأجهزة الملحقة بالدولة، ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة؛ وحتى أوقات الانتخابات نجدها تتوخى الابتعاد عن القضايا الملحة والخلافية، ولا تركز عليها في برامجها وحملاتها الانتخابية.

ويمكن القول بشيء من الثقة أن دور الأحزاب أصبح أكثر ميلا إلى إضفاء الشرعية على الدولة، وفي أكثر من مناسبة بدت الهوية الأيديولوجية لهذه الأحزاب باهتة؛ إذ طغت براجماتيتها على أيديولوجيتها، وتمثلت هذه البراجماتية في التزام الأحزاب المحافظة على الاستقرار المؤسسي. وليس أدل على ذلك من الانخفاض الملحوظ في المشاركة بالانتخابات العامة في الدول الغربية عموما وفقدان الثقة بالسياسيين خصوصا.

وتنشط الحركات الاجتماعية في ظل هذا العجز لتقوم بمهمة تمثيل المصالح وتقديم خطط بديلة والدفع باتجاه التغيير من خارج النظام، ولتمثل قوة ضاغطة تفرض على الدولة تعديل سياساتها وتطوير أدائها.

وهي تضم قطاعات واسعة من المواطنين -خاصة أولئك البعيدين عن مراكز القوة- للدفاع عن حقوقهم المدنية من الناحية الفعلية. ومع اتساع ظاهرة اللامنتمين الذين لا يشاركون عادة في التصويت وقد ينضمون للحركات تطلعا لتحقق تغيير، وأيضا ذوي الأصوات المستقلة.

وقد يكون الضغط سلميا، كما قد يؤدي لظهور أعمال تمرد.

- الدولة والسوق والمجتمع المدني

إن ما سبق يدل دلالة على اختلال التوازن -النظري والعملي- بين ثلاثية "الدولة والسوق، والمجتمع المدني"؛ فالدولة تضع نفسها نظريا فوق القوى الاجتماعية المتصارعة، ولكنها في الواقع تفرض نفسها على كافة جوانب الحياة الاجتماعية من خلال الأوامر التكنوقراطية، واستيعاب المطالب الشعبية في الحدود الإدماجية، ولكن ما أن تبدأ هذه التركيبة في مواجهة مشاكل الركود والضغوط الاجتماعية الكثيفة فإنه سرعان ما يتآكل النموذج الإدماجي ويحتدم الصراع من جديد.

- الآثار السلبية للتحول الرأسمالي:

إن حالة الاحتقان الاقتصادي الذي أخذ مظاهر متعددة: مثل ضعف معدلات النمو وعدم استقرار العملة، والأزمات المالية الحادة، وتصدع دولة الرفاهة بصفة عامة، بل والانقلاب عليها بشكل واضح وتقليل فرص العمل، وزيادة حدة البطالة، كل ذلك أدى لنمو وازدهار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

وفي غمار تلك العمليات، حدثت هوة واسعة بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي، مع غلبة الطابع السياسي على الاجتماعي "كأن الحياة الاجتماعية لم تَعُد سوى إطار للمنظومة السياسية" (على حد تعبير آلان تورين)؛ لذا تسعى هذه الحركات لكي تحقق مزجا بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتؤدي أفكارها إلى توسيع النشاط السياسي ليشمل جوانب أخرى غير الصراع على السلطة، ومن ثَم فهي تقدم بديلا جديدا في كيفية ممارسة السياسة، مما جعل بعض المفكرين يطلق عليها اسم "الهيمنة الصاعدة". وتسهم فعاليات الحركات الاجتماعية في بناء مفهوم الهيمنة بهذا المعنى، وفي إعادة تشكيله أيضا ذلك لأن تلك الفاعليات تعني في جوهرها إعادة تعريف علاقات القوة كعمليات غير مؤسسية، والاتجاه نحو الانفتاح والمشاركة في صنع السياسات في مواجهة النموذج التقليدي بتراتبيته المحكمة، وقيادته الحازمة، وتسعى إلى توسيع المجال أمام المبادرات الشعبية عن طريق بناء هياكل محلية (منظمات - اتحادات - عيادات صحية... إلخ) وتنظيم المظاهرات، والإضرابات، والمقاطعة، والاحتجاج... إلخ.

وهذه الحركات الاجتماعية الجديدة تتميز بأنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الأحزاب السياسية في مجال نشاطها، فقط هي تأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة الاجتماعية، على المستويات المحلية والقومية في بلدانها، وعلى المستوى العالمي بالنسبة للحركات التي تنزع نحو هذا الاتجاه، وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار وتحقيق مكاسب جماهيرية على مستوى أو أكثر من تلك المستويات.

فهذه الحركات تمثل مرحلة جديدة من مراحل الصراع من أجل الديمقراطية، من خلال الإسهام في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية والقوة وأدوات الهيمنة، فهذه الحركات لا تريد منافسة السلطة الرسمية، ولا تعتمد على المنظمات الجماهيرية المعتادة (كالنقابات مثلا) لتوصيل مطالبها إلى السلطة، وتقع في موضع وسط بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الجماهيرية التقليدية، ومع ذلك تنشغل دوما بقضايا عامة تصب في نهاية المطاف في صالح الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

والواقع أن هذه الحركات تمارس الديمقراطية بمعناها شبه المباشر عن طريق أصغر الوحدات الاجتماعية الممكنة (مثل: الأسرة - المدرسة - الحي... إلخ)، وبالتالي فهي تعمق الممارسة الديمقراطية وتجذرها كممارسة على المستوى الشعبي، ربما أكثر مما تفعله المؤسسات التقليدية (الأحزاب - النقابات)؛ أي أنها تمارس السياسة على المستوى الشعبي -القاعدي.

وهذه الحركات تساعد بذلك على تنمية الوعي الجماهيري، وتترجمه على مستويات تنظيمية دنيا، وهذا النمط من الممارسة الديمقراطية هو الأكثر فعالية على المدى الطويل في تحدي الهياكل المسيطرة، وفي مواجهة الهيمنة القائمة، وبناء هيمنة بديلة على المدى الطويل نسبيا.

وهي تدعو إلى الحل غير العنيف لمختلف الصراعات، ولا شك أن انتشار الرؤية السلمية -من وجهة نظر هذه الحركات- يمكن أن يؤثر على الطريقة التي يتم بها حل قضايا عالمية كبرى مثل مشكلة سباق التسلح، وانتشار الأسلحة النووية.. هذا إلى جانب أن الدعوة إلى الحل السلمي للصراعات يسلب الترتيبات -السياسية والاجتماعية- سطوتها؛ لأن هذه الترتيبات تستمد شرعيتها من قدرتها على التدخل بالقوة لحل الصراعات.

5- معالم السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية:

1 - بناء تحالفات جديدة لا طبقية وعابرة للأيديولوجيا:

ثمة الحركات الاجتماعية الجديدة تحالفا عريضا يتشكل -وطنيا ودوليا- ضد الليبرالية الجديدة المتوحشة، يشمل الحركات الاجتماعية القديمة، والجديدة، ونشطاء المجتمع المدني وأحزاب الخضر، والأحزاب الاشتراكية، والحركات السلمية، والإنسانية، وجماعات تحرير المرأة، والراديكالية الدينية المنحازة للفقراء والمستضعفين، ولاهوت التحرير والحركات المناهضة للعنصرية... إلخ، كذلك فإن من أهم سمات هذا التحالف هو أنه لا يقوم على أساس طبقي مغلق مثلما كان حال الحركات الراديكالية والتنظيمات النقابية العمالية التي استلهمت الأفكار الماركسية في المراحل السابقة، كما أنه تحالف عابر للأيديولوجيات.

وقد أدى هذا الانفتاح إلى تنوع في الإستراتيجيات التي تتبناها، فمنها إستراتيجية المقاومة العنيفة، وإستراتيجية مقاطعة بضائع الشركات المتعددة الجنسية، وإستراتيجية المنتديات البديلة، والحملات والمظاهرات المتزامنة. وتنهمك بعض الحركات في صياغة رؤى بديلة يتم التركيز فيه على تحرير الموارد من الاقتصاد العسكري، وتوجيهها إلى الخدمات الاجتماعية، والاكتفاء بمجرد الدفاع الوطني فيما يخص عمليا التسلح، مع بذل قصارى الجهد لإيجاد نشاطات كثيفة العمالة بدلا من أن تكون كثيفة رأس المال لدعم الفئات الأضعف ومكافحة البطالة في الغرب وفي العالم الثالث، وإلغاء المركزية التكنوقراطية، والتحول إلى اللامركزية، وإتاحة فرص المشاركة الديمقراطية والقضاء على آليات الإقصاء، وتبني سياسات للاستيعاب عوضا عن سياسات الاستبعاد.

وما نود التأكيد عليه هنا هو أن مثل هذه التحالفات تتضمن تحولا نوعيا في اهتمامات الحركات الاجتماعية نحو الجمع بين المطالب المادية والأخلاقية في الوقت نفسه، بدلا من التركيز على إعلاء النبرة الأخلاقية فقط كما كان يحدث في السابق، حتى إن الحركات المطالبة بحقوق الإنسان أصبحت تعتبر أن التخلص من الفقر هو حق من حقوق الإنسان. ولا تقتصر هذه التحولات التي أشرنا إليها على الديمقراطيين الاجتماعيين والحركات الشعبية الجديدة وجماعات الخضر في الدول الصناعية فحسب، وإنما تشمل أيضا نظراءهم

في عديد من بلدان جنوب العالم وشماله. وثمة شواهد تؤكد أن الجميع بات يدرك أهمية تكوين روابط وتحالفات واسعة بين مختلف القوى المناهضة للممارسات السلبية التي تعاني منها الشعوب والفئات الفقيرة من جراء سياسات العولمة.

وتوضح مواقف الحركات الاجتماعية بتوجهاتها الجديدة خلال السنوات العشر الماضية أنها تعيد صياغة تصوراتها التي انطلقت منها في المراحل السابقة بشأن قضايا أساسية تأتي في مقدمتها قضية الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني، والإستراتيجية السياسية للسلطة في إدارة المجتمع، والمشاركة الديمقراطية؛ وذلك بسبب الأهمية القصوى لتلك القضايا بالنسبة لأية محاولة تسعى لبناء مجتمع جديد من جهة، ولعمق التغيرات النظرية والعملية التي طرأت عليها في السنوات الأخيرة من جهة ثانية.

إن التوجه الجديد الذي تنخرط فيه الحركات الاجتماعية سواء في صورة شبكات إقليمية أو تحالفات عالمية هو ظاهرة إيجابية، يمكن أن تسهم في الجمع بكفاءة بين "الدولة" و"المجتمع المدني" ضمن مفهوم إستراتيجي موحد يستهدف أنسنة سياسات التنمية الاقتصادية وربطها بقيم العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية.

2 - مواجهة الإمبراطورية وبناء بدائل جديدة

تشير ممارسات الحركات الاجتماعية خلال العقد الأخير إلى انحيازها للمنهج التدريجي الإصلاحي في مواجهة قوى الهيمنة المسيطرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة الإمبراطورية الأمريكية. ويبدو أن الخبرات التي اكتسبتها من ممارساتها السابقة التي اعتمدت في كثير من الأحيان على المنهج الراديكالي العنيف قد أقنعتها بعدم جدوى هذا النهج وأوصلتها إلى طريق مسدود في محاولاتها للتصدي للهيمنة القائمة، وفي سعيها لبناء هيمنة مضادة على حد سواء. لذا نجد تنامي الاتجاه إلى التعريف بمطالبهم وطرح رؤاهم وحشد التأييد لها عبر وسائل الإعلام ووسائط الاتصالات فائقة السرعة التي عادة ما تولي اهتماما مكثفا بمثل تلك المواجهات. وتكون النتيجة هي أن الحكومات والمؤسسات التي ترفع لواء الليبرالية والحريات الديمقراطية تظهر بمظهر ديكتاتوري، بل وفاشي في بعض الحالات.

وحتى يمكن أن تنجح الحركات الاجتماعية وتحالفاتها وشبكاتها في بناء هيمنة مضادة وجديدة في الوقت نفسه، فإن أمامها أشواطا طويلة عليها أن تقطعها على درب المنهج التدريجي، باعتبار أنه النهج الأنسب الذي يمكنها من القيام بأداء دورها في عملية المزج الخلاق بين اعتبارات نظام السوق من ناحية، واعتبارات التضامن الاجتماعي وتفعيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني من ناحية أخرى، مع اعتماد الوسائل السلمية الجديدة التي بدأت تأخذ طابعا عالميا هي الأخرى.

وإذا كان صعود مفهوم المجتمع المدني خلال الربع قرن الأخير قد خطف الأضواء من الحركات الاجتماعية، فإننا نعتقد أن النشاط المكثف لهذه الحركات خلال العقد الأخير وبخاصة على الصعيد الدولي في مواجهة سلبيات العولمة، ومن منظور مستقبلي يمكن القول أنه كلما ترسخت هذه السمات اتسع المجال أمام الحركات الاجتماعية الجديدة كي تصبح قوة مضافة للقدرة التمدينية للنظام الديمقراطي، بشرط الانحياز للإنسان أولا وقبل كل شيء؛ وذلك حيثما تيسرت أمامه سبل الحياة، واتسعت أمامه حرية الاختيار بين بدائل متعددة وجيدة، سواء كان في شمال العالم أو جنوبه، في غربه أو شرقه.

وفي العالم الإسلامي نلاحظ أن التيار العام للحركات الاجتماعية ارتبط بالإسلام وتجديد الخطاب الديني؛ ليصبح مرتبطا بواقع الناس وقضايا العدل والمشاركة السياسية، ودارت الحركات الإسلامية حول مفهوم استعادة تطبيق الشريعة في مواجهة تحديث الدولة قبل وبعد الاستقلال، وإن ميزنا هنا بين ما يمكن بثقة تصنيفه حركة اجتماعية واسعة كالإخوان المسلمين، وبين حركات تغيير بالقوة لا تندرج تحت وصف "الاجتماعية"، بل هي سياسية صرفة. ونمت بجوار هذا التيار العام حركات اجتماعية عمالية/ نقابية وأيدلوجية (ليبرالية ويسارية)، ولم تبرز حركات مساواة المرأة (بالمعنى الحركي وليس النخبوي) إلا متأخرة -على ضعفها- وكذا أنصار البيئة، مع دور ما زال للأسف محدودا لحركة حقوق الإنسان العربية وارتباط للحركة النقابية العمالية بالدولة إلا فيما ندر من انتفاضات عمالية، وشبه غياب لحركة فلاحية قوية.

وقد كشفت تجارب تلك الحركات على مدى النصف الثاني من القرن العشرين عن وجود اختلافات في مستويات أدائها ودرجات فعالياتها؛ وذلك في ضوء الأهداف التي

سعت إليها، والآليات التي استخدمتها، والسياق الاجتماعي الذي عملت ضمنه، واللحظة التاريخية التي نشأت فيها أو مرت بها... إلخ، ولكن الصعوبة الكبرى التي واجهتها ولا تزال تواجهها هي أنها تعمل بعيدا عن الأطر الرسمية للنظام السياسي، بمعنى أنها تفضل العمل من خارجه، لا من داخله، وهي وإن كانت بمثابة قاعدة لانطلاق النقد الاجتماعي وممارسته بشكل فعال والسعي للتغيير، إلا أنها تظل في أغلب الأحوال تشكل في مجموعها الكلي غير محدد الملامح وغير متجانس إلى حد كبير؛ الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية متعددة تتركز في انكفاء هذه الحركات على ذاتها، وتقليل فعاليتها بصفة عامة.

العمل المدني

وإذا كان العمل المدني هو عصب نشاط الحركة الاجتماعية، إلا أنه غير كافٍ لضمان نجاحها، فالنجاح يتطلب تغيير التركيبة السياسية المهيمنة في المجتمع، ومن ثَم فإن أي حركة اجتماعية تواجه تحديا أساسيا من أجل تطوير إستراتيجية سياسية شاملة تكفل إنجاز هذا التغيير الذي تسعى إليه.

وعندما يثور الحديث عن وجود "مجتمع مدني عالمي" يصبح السؤال: كيف يمكن الحديث عن تجانس بين حركات تأتي من مجتمعات تتفاوت في نوعية تطورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟ فالحركات الاجتماعية العربية مثلا مختلفة عن نظيرتها في البلدان المتقدمة؛ وذلك لاختلاف مسار ووضعية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل منها، ومن ذلك على سبيل المثال: وجود شريحة واسعة من المواطنين "المهمشين" الذين يقفون خارج النظام الاقتصادي الرسمي لبلدان العالم الثالث، ووجود فوارق طبقية حادة في مجتمعات هذه البلدان، خاصة البلدان العربية، وتعدد عناصر الانقسام الرأسي التي تقوم على أسس عرقية وإثنية ودينية، وكل هذه العوامل توفر بيئة ملائمة لظهور ونمو الحركات الاجتماعية: إما على أساس شعبوي أو ديني أو ثقافي أو إثني.

وغالبا ما تكون مطالب هذه الحركات متسمة بالعمومية البالغة، كما أنها تتميز بالقدرة على الاستمرار مقارنة بالأحزاب السياسية التي لا تجد في ظل مناخ الاحتقان السياسي والتعثر الديمقراطي بيئة ملائمة لوجودها أو تطورها، وهذا عكس الحال في المجتمعات الغربية المتقدمة التي تمتعت فيها الأحزاب بوجود قوي، ولكنها أدت إلى تجميد التطور

الاجتماعي، ومن ثَم إلى نشأة حركات اجتماعية تعبر عن اهتمامات جديدة غير اقتصادية أو "ما بعد مادية"، مثل قضايا البيئة، والمحافظة الأخلاقية، وحركات التجديد الديني المسيحية بأنواعها، وحركات المرأة والنسوية على تنوعها، وأخيرا حركات مناهضة العولمة.

وبينما تكون الفرصة كبيرة لتطوير عناصر الاتفاق بين الحركة الاجتماعية والأوضاع القائمة في النظم المتقدمة عبر تقاليد الحوار والحريات التي تتيحها تقاليد الممارسة الديمقراطية، فإنها على العكس من ذلك في البلدان المتخلفة، حيث تنعدم مثل هذه التقاليد - أو تكاد- وتأخذ علاقة الحركة الاجتماعية بالدولة طابعا تصادميا، وأكثر عنفا وثورية، مقارنة بما عليه الحال في المجتمعات الصناعية المتقدمة، حتى لو كان هدفها مجرد تنظيف الشوارع كما حدث في بلد عربي بالمشرق.

وأيا كان الأمر فإن الحركات الاجتماعية سواء كانت في شمال العالم أو في جنوبه لها بلا شك أهداف سياسية معلنة أو مضمرة؛ ولا يعني هذا الرغبة في الاستيلاء على السلطة بل تغيير علاقات القوة الذي هو شرط للتغيير، فهي تستهدف نقد السلطة عبر وسائل متنوعة، وتهدف لإحداث تغييرات في النظام القائم أو في بعض جوانبه على الأقل.

ومع دخول حقبة العولمة منذ تسعينيات القرن العشرين الماضي مرحلة جديدة توحشت فيها جوانبها الاقتصادية والعسكرية اتجهت الحركات الاجتماعية الفاعلة -وبخاصة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة- إلى تبني رؤى جديدة تكاد تكون مغايرة تماما للرؤى التقليدية الضيقة التي تبنتها خلال الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهذه الرؤى الجديدة تستمد مضامينها الفلسفية والفكرية من مبادئ إنسانية عامة مثل مبادئ حقوق الإنسان، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والمحافظة على البيئة من أجل الأجيال القادمة... إلخ.

المحاضرة الثانية: أشكال الحركات الاجتماعية :

- فمثلا اتخذت بعض الدراسات المعيار القيمي كأساس للتصنيف. في ضوء هذا المعيار يتم التمييز بين:

"الحركات المعيارية" والمقصود بها تلك الحركات التي تنشد التغيير في الاجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع ولكنها لا تتحدى القيم نفسها. ومثال على ذلك حركات الاصلاح الاجتماعية.

"الحركات القيمية" وهي تلك الحركات التي تنشد تغيير القيم ذاتها. وتعتبر حركات "الاصلاح الديني" مثالا على ذلك.

هذا مع العلم ان هذا المعيار يعتمد ايضا لتصنيف الحركات الثورية التي تهتم باستبدال تلك القيم بقيم جديدة والحركات الاصلاحية التي تهتم بالتغيير الذي يحفظ القيم.

وما يعاب على هذا التصنيف أنه يتسم بالتداخل الكبير في توصيفه لأنواع الحركات الاجتماعية.

- معيار الاختلاف في البناء والأهداف. بموجب هذا المعيار تصنف الحركات الاجتماعية الى:

• حركات عامة، وتنشأ من حدوث تحول ثقافي كبير في المجتمع وتتسم بالغموض والعمومية في الأهداف، كما تفتقر للتنظيم والتناسق في جهودها.

• حركات خاصة، وتنشأ من ظروف اجتماعية وثقافية محددة ولها تنظيم ومعايير وأهداف محددة.

- معيار المجال الذي تتوجه إليه اهداف تلك الحركات الاجتماعية. هنا يتم التركيز على الفواعل التي سيحدث فيها التغيير سواء اكانت المؤسسة الاجتماعية او المجتمع او الافراد انفسهم. وفي هذا الصدد يميز الباحثون المتخصصون في الحركات الاجتماعية بين اربعة انواع من الحركات الاجتماعية:

- حركات الخلاص: وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع وإنما لتغيير الافراد انفسهم. وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنشد التحويل الكلي في القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الافراد، مثل الحركات التبشيرية.

• حركات طرح البديل: وهي حركات تنشد التغيير بين الافراد كسابقتها. إلا انها تختلف عنها في ان هدفها احداث تغيير جزئي محدود، لا شامل في القيم والمعتقدات.

• حركات اصلاحية: ومثل هذا النوع من الحركات يسعى الى تغيير المجتمع في نطاق محدود يتعلق بهدف ما او مجموعة اهداف.

•الحركات التحويلية: وهي تلك الحركات التي تسعى الى التغيير الشامل والكلي للمجتمع من جميع قطاعاته. ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقاتها في طبيعة الأهداف، التي لا تقتصر على هدف محدد، وإنما تتسم بالشمولية.

- معيار السمات العامة للحركات الاجتماعية. وعلى اساس هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية الى:

• حركات دينية.

• حركات سياسية (تهدف مثلا الى دمقرطة النظام السياسي) .

• حركات اقتصادية (تهدف مثلا الى تحريك الاقتصاد او جعله ملكا للدولة) .

• حركات اجتماعية (كتلك التي تدعو للحياة الاجتماعية الكريمة والكرامة والمساواة) .

- معيار المكون الاجتماعي. وبموجب هذا المعيار تقسم الحركات الى عدة أنواع: العمالية الطلابية، الفلاحية، النسائية، والثقافية. ويستند هذا التمييز الى الفئات الاجتماعية الداخلة فيها تلك الحركات، والتي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة.

- هناك عدد من الباحثين يميز بين الحركات الاجتماعية القديمة والحركات الاجتماعية الجديدة وفقا لعنصرين اساسيين.

• أولهما، ان الحركات الجديدة قد نقلت الاهتمام من فهم وتحليل البنى الاجتماعية الى التركيز على الحركة الاجتماعية نفسها. بعبارة أخرى، انتقل التركيز الى «الفاعل الاجتماعي» وجعلت الانسان وفعله محور اهتمامها باعتباره هو الطرف الرئيسي في عملية التغيير الاجتماعي.

• اما ثاني هذه الاعتبارات فيتمثل في الانتقال الى الاهتمام من القضايا المادية الى القضايا المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية بما في ذلك الجوانب الرمزية كتلك المتعلقة بالهوية.

المحاضرة الثالثة: نظريات الحركات الاجتماعية وتفسيراتها العلمية.

- السياقات النظرية المفسرة للحركات الاجتماعية.

1- نظرية السلوك الجماعي : التي أطلقها بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. وقد ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل: الهبات الجماهيرية، والمظاهرات، وأشكال من الهستريا الجماعية؛ أي بردود أفعال – ليست بالضرورة منطقية تماما – في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية؛ ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في ألمانيا، وإيطاليا، واليابان). كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعي أن الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض؛حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية.
وكما هو واضح فان هذه المقاربة ترى ان الحركات الاجتماعية تنشأ في المجتمعات المريضة فقط وهو امر يحتاج الى قدر كبير من المراجعة خاصة اذا نزلنا به الى الواقع وطبقنا عليه ما ذهب اليه هؤلاء حيث نجد ان اكثر الحركات الاجتماعية نشاطية موجوده في دول عربية .
2- نظرية تعبئة الموارد: التي تطورت منذ الستينيات؛ وتستند هذه المقاربة إلى تشكل

الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقا لتوافر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للمجموعة، والقدرة على استعمال تلك الموارد. ويرى منظرو هذه المقاربة أن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع؛ وبالتالي، لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزء من العملية السياسية. وتهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات – القابل للقياس – على القضايا السياسية؛ بينما لا تعير اهتماما كبيرا لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري، ومستوى رفع الوعي، وبلورة الهوية.

ويرى الباحث ان هذه المقاربة ايضا عليها بعض التحفظ حيث انها تهتم بتاثير الحركة على الامد المنظور من خلال استخدام منهج المدخلات والمخرجات القابل للقياس دون ان تضع في الاعتبار البعد الاستراتيجي التراكمي لدور هذه الحركات والدور التوعووي الذي تقوم به والتاثير غير المباشر الذي تتركه على المجتمع .

3- نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة : التي تطورت في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي تمت خلال الستينيات والسبعينيات. وتنظر تفسيرات هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للمتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة، وكحل لها. كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة – اختلافا مع الحركات الاجتماعية القديمة ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة؛ وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. ويقال أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن اهتمامها بالأيديولوجيات القائمة؛ كما تميل إلى البروز من صفوف الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة.

كما ان هذه المقاربة ترى بأن ظروف نشاة الحركات الاجتماعية على التناقض الحادث بين الدولة وبين الفرد دون ان تضع في الاعتبار ان بعض الحركات الاجتماعية تنشا نتيجة حالة عدم الرضا من جانب فئات اجتماعية معينة في فترة زمنية محددة ضد نظام اجتماعي محدد

، و يتراجع دور الحركة بمجرد الاستجابة لمطالبها او تغيير النظام لسلوكياته وبالتالي فان الامر لا يتصل ابدا بفكرة الدولة في حد ذاتها بقدر اتصاله بفكرة النظام الرسمي واولياته .

4- نظرية الفعل-الهوية : وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسية القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها؛ أي أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية. ويرى بعض المروجين لهذه النظرية أن هناك إحلالا تدريجيا يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "البرمجة"، والذي يتميز بأنماط مختلفة تماما من العلاقات والصراعات الطبقية. ففي المجتمع "المبرمج" يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة؛ وبالتالي يرون أن الصراع الطبقي أساسا ذو طبيعة اجتماعية-ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية-اقتصادية. ورغم وجاهة هذا التعريف ودقته وارتباطه بالتطورات التكنولوجية الحادثة في العالم الان الا انه يهمل البعد الاجتماعي الاقتصادي في نشاة الحركات الاجتماعية ، فقد يتراجع هذا البعد الا انه يبقي موجودا وموجها للعديد من المنطلقات التي تقوم عليها الحركات الاجتماعية .

5- الاتجاه الماركسي في تفسير وفهم الحركات الاجتماعية:

ان الحركات الاجتماعية هي ذلك الحراك الجماهيري الذي ينشأ كنتيجة للصراع الطبقي ولصراع المصالح المادية (الاقتصادية – الاجتماعية) ويهدف الى تحقيق التغيير في الاوضاع القائمة.

بهذا المعنى فإن المقاربة الماركسية تنظر الى الحركات الاجتماعية بكونها حركات تنشأ كنتيجة لظروف اقتصادية – اجتماعية قاسية، تدفع طبقة من الطبقات الى توحيد صفوفها وراء طليعة مؤمنة بالتغيير وعازمة على القيام به، لتحسين الاوضاع الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع افراد تلك الحركة. وانطلاقا من فكرة التغيير المشار اليها أعلاه فان نشاط الحركات الاجتماعية - حسب المقاربة الماركسية - ينطوي على السعي لتغيير القاعدة

الاقتصادية والبناء الفوقي التي يقوم عليها، الأمر الذي يرتب توازنات جديدة للقوى وأشكال جديدة للملكية والسلطة.

ينطلق هذا الاتجاه من دراسة الواقع الاجتماعي للحركات الاجتماعية من واقع ان الحركة الاجتماعية محكومة بجوهر الانسان الذي يكمن في منظومة علاقات الانتاج الاجتماعية التي تحكم طبيعة النظام القائم. وترتكز تلك المنظومة على علاقات الانتاج الاجتماعية، التي تعتمد على شكل الملكية لوسائل الانتاج وأشكال توزيع الثروات وأوضاع الطبقات. ويعتمد الفكر الماركسي على مفهوم الصراع الطبقي كقاعدة لتفسير وفهم الحركات الاجتماعية، من خلال مضاهاته الحركة الاجتماعية بالطبقة العاملة (البروليتاريا) – المقهورة التي تدخل في صراع ضد الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) المسيرة، الأمر الذي سيقود الى انتصار الاولى على الثانية، مفضيا الى الغاء الطبقات في المجتمع، وما يعنيه من عدم وجود مبرر لبقاء واستمرار الحركات الاجتماعية.

6- الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير الحركات الاجتماعية:

انطلاقا من الفكر البنائي الوظيفي، ظهرت العديد من النظريات التي تتناول الحركات الاجتماعية وتفسر اسباب وظروف نشأتها من بينها:

نظرية الضغوط البنائية. وفقا لهذه النظرية فان هناك جملة من العوامل التي تشير الى التفاعل بين مؤثرين هما:

- الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية من جانب، نتيجة لعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظائفها المطلوبة وعجزها عن الاستجابة للمطالب الجديدة وإفساح المجال أمام القوى الاجتماعية الجديدة؛ وما يؤدي إليه مثل هذا الخلل من تفشي الشعور بالسخط والاغتراب وانتشار الظلم والإحباط.

- ومن الجانب الآخر ظهور الاعتقاد العام الذي يتبلور في صورة ايديولوجيات ورؤى جديدة تسعى لإحداث مثل هذا التغيير للأوضاع القائمة.

إلا ان تفاعل هذين الشرطين لإحداث الحركات الاجتماعية يستلزم وجود شرطين آخرين:

أولهما: تبلور وتحول هذا الاعتقاد العام الى شكل من اشكال الحركة، ذات القدرة على الحشد والتعبئة الجماهيرية للمشاركين في هذا الاعتقاد العام بضرورة التغيير.

وثانيهما: ضعف ميكانيزمات الضبط الاجتماعي والسيطرة من قبل النخبة الحاكمة بالشكل الذي يسمح للحركة بالنزول الى الشارع والتعبير عن مطالبها وتحقيق اهدافها. وضعف الميكانيزمات هذا أما ان ينشأ نتيجة لعدم قدرة النخبة الحاكمة/ الدولة على استخدام القوة العسكرية أو عدم امتلاكها لأدوات اقناع الرأي العام المضاد والمطالب بالتغيير.

ووجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها انها لا تفصل بين الموارد المتاحة وكيفية نشأة الحركات الاجتماعية والعوامل الخارجية المؤثرة عليها.

- مساهمات علماء الاجتماع في تفسير الحركات الاجتماعية :

مساهمة بيير بورديو:

يعد عالم الاجتماع الفرنسي (بيير بورديو) (1930 – 2002) واحدا من أهم المفكرين الذين اسهموا في توسيع دائرة النقاش والتحليل حول الحركات الاحتجاجية التي عرفتها فرنسا والعالم منذ انتفاضة الشباب في اوربا سنة 1968. فمنذ ذلك التاريخ استمر بورديو في التقاط تفاصيل هذه الحركات، مسائلا شروط انتاجها وتناميها في المجتمع الفرنسي وغيره من المجتمعات، الى الدرجة التي صار فيه اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة، ليس كباحث فقط، وإنما كمنظر ومشارك ملتزم ايضا. فهو يشكل مع نعوم شومسكي وانطونيو نيغري وتيار (اللوموند دبلوماتيك) ابرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة المتوحشة.

اهتم بورديو بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للنتاجات الثقافية يَكفُل إبراز آليات إعادة الإنتاج المتعلقة بالبنيات الاجتماعية، وذلك بواسطة علم اجتماعي كلي يستنفر كل العتاد المنهجي المتراكم في مختلف مجالات المعرفة عبر التخصصات المتعددة. ولهذا فانه يركز في تحليله للحركات الاجتماعية الى ما بلوره من مفاهيم واطروحات بخصوص «الحقل» و»رأس المال» و»العنف» و»جدوى العلم الاجتماعي» و"المثقف

الجمعي". فأدوات التحليل التي اعتمدها بورديو تفيد كثيرا في فهم وتفهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصا عندما يتم تمثلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء، وأيضا عندما يتم النظر اليها عبر مقتربات العنف وراس المال وغير ذلك من المفاهيم التي توصل اليها وهو يؤصل لسوسيولوجيا متقدمة في النوع والدرجة.

وفي سياق التزامه بالحركات الاحتجاجية، دعا بورديو الى «حركة احتجاجية اوربية» تكون خطوة اولى على طريق بناء اممية جديدة، وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الايجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين، والذين لا بديل امامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير ابداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا، دفاعا عن «الاجتماعي» وذلك بإبداع قنوات جديدة لمواجهة الرأسمالية العالمية التي زاوجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة رأس المال، وهو يمنحها امكانيات قصوى للهيمنة والتأثير، داعيا بقوة الى تحصين العلاقات والممارسات الاجتماعية ضد النيوليبرالية، حيث هذه الأخيرة تسعى الى تفكيك المجتمعات ومحو قيم التضامن الاجتماعي على جميع الاصعدة المحلية والكونية واستئصال البنى الجماعية التي قد تعوق منطق السوق.

- مساهمة ألان تورين

تعتبر الحركات الاجتماعية من بين أهم المباحث الأساسية التي اشتغل عليها الان تورين. تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة عند تورين بقدر معين من التنظيم والاستمرارية اللذين من خلالهما يسعى إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الأنساق الاجتماعية.

يؤسس ألان تورين الحركة الاجتماعية على ثلاثة مبادئ أساسية:

(1) مبدأ الهوية: يقصد به ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية...) وبمقابلها أيضًا يجب تحديد هوية الخصم.

(2) مبدأ التعارض: يفترض مبدأ التعارض في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة واضحًا وموضوعيًا. أو بصيغة أخرى يكون لسؤال

:اذا الحركـة الاجتماعيـة؟ جوابـا واضـحا مثـل: الحركـة العماليـة ضـد تنظيم العمـل، مـن أجـل الاستقلال العمالي.

(3)مبدأ الكلية: ويقصد ألان تورين بهذا المبدأ أن تكون الحركـة الاجتماعيـة مكونـة مـن وعـي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية، لا أقلية وفردية من أجل النجاح في التأثير على الرأي العام والحصول على الحقوق والمطالب، لأنـه إذا كانـت هنـاك حركـة كليـة شمولية فمن المستحيل السيطرة عليها.

المحاضرة الرابعة: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

الحركات الاجتماعية توجد وتعزز حضورها وتحركاتها في كل أنحـاء العـالم، وتسير قدما من الدفاع إلـى الهجوم للقيـام بـدور حاسم فـي صـياغة مشـروعات خلاقـة لبنـاء إسـتراتيجية سياسية موجهة للمواطنين.

وإلـى وقتنـا هذا فـإن عدو الشـعوب بـرأي سـمير أمين رئيس منتدى العـالم الثالث بدكار ومجلس البحوث العربيـة والأفريقيـة بمصـر هو الرأسمالية الاحتكاريـة الأوليغاركيـة ورأس المال المعولم والهيمنة الإمبريالية والسلطات السياسية التوتاليتاريـة العاملـة فـي خدمتها، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحلف الناتو.

وتملك منظومـة الهيمنـة هذه مراكز للتفكير باجتماعـات معروفـة مثل "منتدى دافوس " فضلا عن الجامعات وأقسام الاقتصاد التقليدية.

وتسيطر هذه المراكز على "الموضات الفكريـة" التـي تنتقـي الكلمـات والمصـطلحات مثل "الديمقراطية وحقوق الإنسان" و"الحرب ضد الفقر" و"تعزيز حقوق الأقليـات" أو "الحـرب على الإرهاب."

وتقوم مواجهة هذه الإمبرياليـة العالميـة والهيمنـة الأميركيـة علـى بنـاء سياسـة مدنيـة قـادرة على توحيد وتجميع مطالب الحركـات توحيدا يمثل شرطا لنجاحها فـي مطالبها الاجتماعيـة والاحتجاجية.

ولا بد من تشجيع التقارب بين الشركاء "الأورآسيويين" الكبار تحديدا أوروبا وروسيا والهند، لأن روسيا باحتياطها من النفط والغاز توفر لأوروبا السبيل الوحيد للإفلات من الفرمان الأميركي وإحياء التضامن بين الشعوب الأفروآسيوية وبعث التضامن بين القارات الثلاث.

"معظم الحركات الاجتماعية تميزت بأنها كانت تندلع وتخبو سريعا وقوامها من الجماهير المهمشة في مواجهة حكم متعسف وإفقار عام "

الحركات الاجتماعية العربية

عرف الحزام الشمالي في الوطن العربي أشكالا متباينة من السلطة المركزية، وكان الاستحواذ على الفائض الاقتصادي يتم لصالح مستويات ذات طابع شخصي.

وأدى هذا النظام الأبوي القابض إلى استنزاف وإجهاض تطور التكوينات الاجتماعية المنتجة من فلاحين وحرفيين وتجار، وانصرافها من الإبداع إلى اكتناز الذهب ما أدى إلى كتم التعبير السياسي وتفشي الفساد وفقدان الأمان في الريف والمدن.

وشهد أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حركات عوام المدن ضد الاستغلال وتدهور الأحوال المعيشية في ظل الدولة العثمانية، مثل تحركات حلب التي أدت إلى هروب الوالي 1818م وثورة أيلول في دمشق.

وشهدت الشام انتفاضات فلاحية في الريف ضد الضرائب الباهظة وضد الجهاز الإداري أما في مصر فكانت ثورة القاهرة الأولى 1798 والثانية 1800 ضد الحملة الفرنسية.

ولكن معظم هذه الحركات تميزت بأنها كانت تندلع وتخبو سريعا وقوامها من الجماهير المهمشة في مواجهة حكم متعسف وإفقار عام، وكانت هذه الهبات في معظم الأحيان في مواجهة السلطة المحلية ولم تتجاوز أبدا السلطة المركزية.

وتشكلت فئة خاصة في عواصم الولايات العربية من الفئة الحاكمة من كبار الملاكين وكبار التجار على أثر قانون الأرض الذي يتيح تسجيل ملكيات خاصة، كانت تعمل على تأييد الدولة العثمانية وعلى مقاومة الدعوة إلى الانفتاح والتطور.

بعد الاحتلال الأوروبي العسكري المباشر تقريبا اكتملت عملية التحديث في القرن العشرين، وقد كان تحديثا وليس حداثة فاتخذ شكلا لم يكتمل نضجه، وبقيت كل دولة مرتبطة

بحليف من الدول الغربية وتطبق سياسات ليبرالية لمؤسسات التمويل الدولية التي هي خاضعة لها، مما أضفى طابعا مزيفا على ليبرالية المجتمعات العربية، إذ اتسمت النخب الاقتصادية بالافتقار إلى الاستقلال الذاتي، حيث لا تعيش إلا من خلال ما تقدمه من خدمات مباشرة إلى السوق العالمية.

ومن الحركات الواضحة التي قامت في المجتمع العربي، الحركة العمالية التي نشأت من خلال المشروعات الصناعية التي أعطتها الدول بعد الاستقلال أهمية أثناء سعيها لبناء اقتصاد وطني.

وقد بدأت التحركات العمالية في مصر بعد الاستقلال، وشهدت كفاحا عماليا اقتصاديا اقترنت فيه المطالب الجزئية بالمطالب العامة، ولعب القطاع دورا قياديا في الحركة في الموقف السلبي تجاه الاتحاد الرسمي.

وفي سوريا بعد تسلم حزب البعث السلطة تحولت الطبقة العاملة إلى شريك للحكومة، ولا يزال اتحاد نقابات العمال يمثل حركة ضاغطة.

وفي تونس أسفر إدماج الاتحاد العام للشغل في الدولة عن تفاعله مع العناصر الأخرى داخل اللعبة السياسية، غير أن السودان يمكن أن يعد نموذجا حيث أدت المراوحة بين الحكم الديمقراطي المدني والحكم العسكري إلى الانتقالات السريعة للتنظيمات النقابية.

ولعبت القوى السياسية دورا في بلورة الوعي الطبقي وإكساب النضال العمالي بعدا سياسيا في معظم البلدان العربية.

وهناك حركة المثقفين التي تميزت أنشطتها في كافة الاتجاهات السياسية والفكرية، اليسارية والليبرالية والإسلامية، ويجمع شتاتها الهم الوطني، خاصة عندما تراجع المشروع الوطني وبدأت العلاقات مع الدول الغربية التي وصلت إلى حالات التطبيع مع إسرائيل، وعند تعاظم النفوذ العسكري والثقافي الغربي في المجتمعات العربية.

ومن الأمثلة على هذه الأشكال في مصر لجنة الدفاع عن الثقافة القومية 1979، والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل 1996، واللجنة الشعبية المصرية لكسر الحصار عن العراق 1998، واللجنة الشعبية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، ولجنة الدفاع عن عمال سكة الحديد 1985، ولجنة الدفاع عن سليمان خاطر.

وفي سوريا تأسس اتحاد الكتاب العرب 1969، واللجان مثل لجنة إحياء المجتمع المدني 2000، واللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الإمبريالية 2000، ومجموعة نصرة فلسطين.

أما المنظمات الحقوقية والدفاعية فقد ظهرت مع تغير التحالفات السياسية للحكومات العربية باتجاه الدول الغربية، فظهرت أشكال من النشاط الرسمي أو شبه الرسمي في مجالات حقوق الإنسان والمرأة.

وتشترك الحركة النسوية في العالم العربي مع كثير من المنظمات الحقوقية والدفاعية حيث تشكلت في الأحزاب أجنحة نسائية، ويوجد عدد غير قليل من المنظمات النسائية التي ترتبط بالمنظمات الدولية تنشط في مجال مناهضة العولمة مثل جمعية تضامن المرأة العربية في مصر، واتحاد النساء التقدمي في سوريا.

وهناك منظمات إسلامية ترفض التبعية للغرب وترفض الخطاب النسوي الغربي، وتعمل على تأسيس خطاب نسوي إسلامي، مثل شبكة الاتصالات الإسلامية، وجمعية المرأة والحضارة في مصر.

وعند انهيار المشروع القومي والوطني بدأت حركات دينية وثقافية تظهر، مما منح الكنيسة أيضا دورا سياسيا باعتبارها معبرة عن المسيحيين ومصالحهم وحقوقهم.

أما الحركات المناهضة للعولمة والسياسات الليبرالية في المنطقة العربية فعبرت عن مختلف الحركات الاجتماعية، وكان لمراكز البحث غير الحكومية دور في مناهضة تلك السياسات مثل مركز الخدمات النقابية في مصر، ومركز الأرض، والحركة الطلابية في تونس، والمنتديات الثقافية ولجان المقاطعة ودعم فلسطين والعراق في سوريا، كما أن للحركات النسوية دورا في رفع هذه الشعارات.

وقد نشأت تنظيمات إقليمية كبيرة للحركات الاجتماعية موازية لنشأة الجامعة العربية منذ الخمسينيات مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد العمال العرب، وتلا ذلك اتحاد الغرف التجارية.

مناهضة العولمة في الوطن العربي

"المتضرر الأول من سياسات العولمة هو أغلبية الشعوب العربية، وعلى رأسها الفئات الوسطى والنساء والعمال والفلاحون "

العولمة ظاهرة موضوعية ناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، خاصة في مجال الاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية والبحوث النووية، وهي أيضا تتعلق باستفادة الرأسمالية من هذه التطورات بما يحقق مصالحها.

ومن خلال ظاهرة العولمة الرأسمالية تعيد الرأسمالية هيكلة نفسها وتحافظ على الجوهر الاستغلالي وتكثيف استغلال شعوب كل العالم، وتسعى إلى بناء نظام اقتصادي رأسمالي عالمي موحد من خلال إدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في السوق بالشروط التي تحددها الاحتكارات الرأسمالية العالمية.

وتنشر العولمة علاقات الرأسمالية، وتعمم الاعتماد على آليات السوق في تحديد أسعار السلع والخدمات والأجور، وتحرر التجارة العالمية بفتح أسواق كل بلدان العالم أمام السلع والخدمات من المراكز الرأسمالية المتطورة وتستخدم القروض والتسهيلات المالية لفرض هذه السياسات وإلغاء أي ضمانات قانونية للطبقة العاملة مثل التأمين الصحي وإجازات العمل.

وقد نتج عن هذه السياسات انهيار أسعار صادرات الدول وخفض الإنفاق العام على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وتجميد الأجور بحيث تكون زيادتها النقدية بمعدلات أقل من الزيادة في أسعار السلع والخدمات، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وتقليص فرص العمل المتاحة للمرأة وتكليفها بالعمل الطويل بأجور زهيدة، وتكريس الأوضاع السلطوية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

المتضرر من هذه السياسات هو أغلبية الشعوب العربية، وعلى رأسها الفئات الوسطى والنساء والعمال والفلاحون، وتشكل هذه الفئات القاعدة الاجتماعية المناهضة للعولمة في الوطن العربي باعتبارها صاحبة مصلحة أكيدة في التخلص من السياسات المطبقة حاليا واستبدالها بسياسات تحقق التنمية النابعة من احتياجات الشعوب وتوزيع ثمار التنمية والمشاركة الشعبية في تحديد سياسات الأمة وأولياتها بما يحقق عالما أفضل.

نمت الحركة العالمية لمناهضة العولمة ببطء في مواقع متفرقة في البداية، لكنها سرعان ما انتشرت ونضجت وتمكنت من تأسيس أطر ومؤسسات عالمية، وقد شهدت معظم الأقطار العربية تحركات مناهضة للعولمة كما شهدت مشاركة في أنشطة إقليمية ودولية.

والذين قاموا بهذه الأنشطة قيادات تنتمي إلى الحركة العمالية والفلاحية والنسائية وحركة حقوق الإنسان وحركة البيئة والحركة الشبابية من الأحزاب السياسية.

وتشكلت المؤسسات والمنظمات النشطة في مجال مناهضة العولمة ويتزايد عددها عاما بعد آخر، ومنها المنتدى الاجتماعي القطري حيث يوجد المغربي والتونسي واللبناني والسوداني والمصري.

وتشكلت أيضا شبكات ومنظمات إقليمية على المستوى العربي من جمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية تعمل في مجالات اجتماعية متعددة كالتنمية وحقوق الإنسان والدفاع عن البيئة والمرأة امتد نشاطها إلى مجال مناهضة العولمة لوعيها بمدى الأضرار التي تصيب الفئات المدافعة عنها.

ومن هذه الشبكات: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية في بيروت، وشبكة المنظمات الفلسطينية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب .

وتأسست عام 2002 المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج) التي تناضل ضد العولمة في مصر، وهناك تجمع ناشطي العولمة في سوريا 2002 الذي يناضل ضد الهجوم المتوحش لليبرالية الجديدة.

وهناك منظمة أتاك في كل من المغرب وتونس وكذلك تجمع المنظمات المصرية لحقوق الإنسان 2004 التي تعمل فيها 16منظمة اتفقت في وثيقة التأسيس على المشاركة في أنشطة مناهضة العولمة في النضالات الإقليمية والعالمية تضامنا مع شعوب العالم ضد أي انتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب .

وقد عقد مؤتمر القاهر ضد العولمة والهيمنة الأميركية مع المقاومة الفلسطينية والعراقية في ديسمبر/كانون الأول 2003 وشارك فيه أكثر من مائة شخصية عالمية وصدر عنه أن التضامن مع فلسطين والعراق جزء لا يتجزأ من النضال العالمي ضد سياسات العولمة والرأسمالية والهيمنة الأميركية.